طرق التدوين
وشرائط النسْخ

ربما كان **الخطيب البغدادى** المتوفى عام ٤٦٣ هـ = ١٠٧١ م ، أوّل من عالج القضايا المتعلقة بنسخ المخطوطات فى كتابه : « تقييد العلم » . ثم جاء **ابن جماعة** المتوفى عام ١٢٧٣ م ، فألفّ كتابه : « تذكرة السامع والمتكلم ، فى أدب العالم والمتعلم » عالج فيه أسلوب الرواية ، وطرائق التدوين ، وشرائط النسخ . ومن بعده جاء عالمان متعاصران هما : **العلموى** ، عبد الباسط بن موسى بن محمد ، المتوفى سنة ٩٨١ هـ = ١٥٧٣ م ، **والبدر الغزىّ** ، المتوفى سنة ٩٨٥ - ١٥٧٧ م ، فألّف أولهما : « المعيد فى أدب المفيد والمستفيد » ، وألّف ثانيهما : « الدرّ النضيد » . فإذا وصلنا إلى القرن السابع عشر وجدنا **الحسين بن القاسم المنصور** ، المتوفى عام ١٦٤٠ م ، ينقل عنهم ، ويسير على نهجهم فى كتابه : « كتاب فى آداب العلماء والمتعلمين » . وأول ما يلحظه الدارس لهذه الكتب أنها تُعنى بالتفاصيل العلمية أكثر مما تعنى بالقواعد العامة ، وأن مؤلفيها ، وكانوا مدفوعين بأهداف دينية ، يضعون فى المقام الأوّل من عنايتهم ما يفيد علوم الفقه والحديث والتفسير ، ولو أن الملاحظات التى أبدوها ، والمعلومات التى توفروا على دراستها وتسجيلها تخدم العلوم جميعًا . ويهمنا منها ، على نحو خاص ، القواعد التى كان يعمل النسّاخ فى ظلها .

« إذا نسخ الناسخ شيئا من كتب العلم الشرعية فينبغى أن يكون على طهارة ، مستقبل القبلة ، طاهر البدن والثياب والحبر والورق . ويبتدئ كل كتاب بكتابة : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وإن كان مصنف الكتاب تركها كتابة فليكتبها هو . ثم ليكتب : قال الشيخ ، أو قال المصنف ، ثم يشرع فى كتابة ماصنّفه المصنّف . وإذا فرغ من كتابة الكتاب أو الجزء فليختم الكتابة بالحمد لله والصلاة علىّ رسول الله ﷺ . وليختم بقوله : آخر الجزء الأول أو الثانى مثلا ، ويتلوه كذا وكذا إن لم يكن أكمل الكتاب ، فإن أكمله فليقل تمّ الكتاب الفلانى ، ففى ذلك فوائد كثيرة

وكلما كتب اسم الله تعالى أتبعه بالتعظيم مثل : تعالى ، أو سبحانه ، أو عز وجل ، أو تقدّس ، أو تبارك ، ويتلفظ بذلك . وكلما كتب اسم النبى ﷺ ، كتب بعده الصلاة عليه والسلام . وجرت عادة السلف والخلف بكتابة صلى الله عليه وسلم ، ولعل ذلك الأمر فى الكتاب العزيز فى قوله : ﴿ صلوا عليه وسلموا ﴾ ، فلايختصر الصلاة فى الكتابة ، ولايسأم من تكريرها كما يفعله بعض المحرومين من كتابة : صلعم ، أو صلع ، أو صلم ، أو صم ، أو صلسم ، فكل ذلك غير لائق بحقه ومكروه . وإذا مرّ بذكر أحد من الصحابة كتب رضى الله عنه ، أو رضوان الله عليه . أو مرّ بذكر أحد من الأئمة ، لاسيما الأعلام وهداة الإسلام ، كتب : رحمه الله ، أو رحمة الله عليه ، أو تغمده الله برحمته . ولا يكتب الصلاة والسلام لغير الأنبياء والملائكة إلا تبعا ، لاختصاص ذلك عرفًا وشرعًا بالأنبياء والملائكة عليهم السلام . ومتى سقط من ذلك شىء فلايتقيد به ، بل يثبته مع النطق به . واختار أحمد بن حنبل إسقاط الصلاة والسلاة والترضى والترحم رواية مع نطقه بذلك » .

« ولا يهتم المشتغل بالنسخ بالمبالغة فى حسن الخط ، وإنما يهتم بصحة النص وتصحيحه ، وإذا كان يملك نسختين من كتاب وإحداهما أصح نصا والأخرى أجمل منظرا ، ثم اضطر إلى بيع نسخة منهما ، فالأولى به ان يحتفظ بالنسخة الصحيحة ويبيع الجميلة . ويجتنب التعليق جدًّا ، وهو خلط الحروف التى ينبغى تفرقتها ، والمشق ، وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف . وكان عمر رضى الله عنه يقول : شرّ الكتابة المشق ، وشر القراءة الهذرمة[1] ، وأجود الخط أبينه ، ولايكتب بحروف دقيقة لاتبين له ولا لغيره ؛ إذا مرّ حين من الدهر فكلّت العين وضعف البصر . وينبغى ألا يكون القلم صلبا جدًّا فيمنع سرعة الجرى ، ولارخوا فيسرع إليه الحفى . ولتكن السكين حادة جدا لبراية الأقلام وكشط الورق ، ولاتستعمل فى غير ذلك ، وليكن مايقط عليه القلم صلبًا . ويراعى من آداب الكتابة ما ورد عن بعض السلف ، فعن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسليم ، يامعاوية ألق الدواة ، وحرّف القلم ، وانصب الباء ، وفرق السين ، ولا تعوّر الميم ، وحسّن الله ومدّ الرحمن ، وجوّد الرحيم ، وضع قلمك

---

(١) الهذرمة : السرعة فى القراءة والكلام .

على أذنك اليسرى ، فإنه أذكر لك » .

« وكرهوا فى الكتابة فصل مضاف اسم الله تعالى منه ، كعبد الله ، أو عبد الرحمن ، أو رسول الله ، فلا يكتب عبد أو رسول آخر السطر ، والله أو الرحمن ، أو رسول أول السطر الآخر لقبح صورة الكتابة » .

« وعلى الناسخ أن يقابل كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة ضرورية للكتاب الذى يرام النفع به ، وإذا صُحّح الكتاب بالمقابلة على أصل صحيح ، أو على شيخ ، فينبغى ان يَعجم المعجم ، ويَشكل الشكل ، ويضبط الملتبس ، ويتفقد مواضع التصحيف . أما ما يفهم بلا نقط ولا شكل فلا يعتنى به لعدم الفائدة ، فإن اهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا فى الملتبس والمشتبه . وقيل : ينبغى الإعجام والشكل للمكتوب كله ، المشكل وغيره ، لأجل المبتدئ فى ذلك الفن ، لأن المبتدئ لايميز مايُشكل مما لا يُشكل ، ولا صواب الإعراب من خطئه وقد يكون الشىء واضحًا عند قوم مشكلا عند آخرين .

ويجب ضبط الملتبس من الأسماء إذ لايدخلها قياس ، وليس قبلها أو بعدها شىء يدلّ عليها ، وإذا احتاج الناسخ إلى ضبط المشكل فى الكتاب وبيانه فى الحاشية فعله ، لأن الجمع بينهما أبلغ فى الإبانة . وإذا كتب كلمة مشكلة من القلم لسواد كثير فيه ونحوه أوضحها فى الحاشية ، وكتب فوقها « بيان » أو « ن » . وله أن يكتبها فى الحاشية بصورتها ، وله ان يكتبها مقطعة الأحرف بالضبط ليأمن اللبس والاشتباه . وله ان يضبطها بالحروف كقوله : بالحاء المهملة ، والدال المهملة ، والتاء المثناة ، والثاء المثلثة . ونحوه كما جرت عادة السلف فى ذلك . ومما يلتحق بضبط المعجم أن يكتب فى باطن الكاف المعلقة كافًا صغيرة أو همزة ، وفى باطن اللام صورة نطقها على هذا النحو : « لا » ، ولايكتب صورتها : « ل » .

وينبغى أن يكتب الناسخ على ماصححه وضبطه فى الكتاب وهو فى محل شك عند مطالعته ، أو تطرَّق إليه احتمال . كلمة « صح » صغيرة ، ويكتب فوق ماوقع فى التصنيف أو فى النسخ وهو خطأ « كذا » صغيرة ، أى هكذا رأيته . ويكتب فى الحاشية صوابه كذا إن كان يتحققه ، أو « لعلّه كذا » إن غلب على ظنه ، وعلى ماأشكل عليه ولم يظهر له وجهه رأس صاد مهملة مختصرة من كلمة « صح » على

هذا النحو « صـ » فإن صحّ بعد ذلك وتحققه يصلها « بحاء » فتبقى « صح » وإلا كتب الصواب فى الحاشية . قيل : وأشاروا بكتابة « الصاد » أولا إلى أن الصحة لم تكمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنَّه متثبت فى نقله غير غافل ، فلا يظنّ أنه غلط فيصلحه .

وإذا وقع فى الكتاب زيادة ، أو كُتبَ فيه شىء على غير وجهه ، تخير فيه بين ثلاثة أمور :

الأول : الكشط ، وهو سلخ الورق بسكين ونحوها ، ويُعبَّر عنه بالبَشْر وبالحكّ ، وسيأتى أن غيره أولى منه ، لكن هو أولى فى إزالة نقطة أو شكلة .

والثانى : المحو ، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن ، وهو أولى من الكشط .

والثالث : الضرب عليه ، وهو أجود من الكشط والمحو ، لاسيما فى كتب الحديث .

وينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة ، أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة ، لما فيه ظن عسر استخراج المقصود ، ورجّحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين . وصورتها هكذا : O .

ومع رواج الثقافة ، وحاجة الناس إلى الكتاب ، والعجلة فى النسخ ، تعارف نساخ المخطوطات على عدد من الاختصارات ، تظهر واضحة فى كثير من المخطوطات ، وبعضها قديم يرجع إلى محاولات ضبط الكتابة الأولى ، ويستخدمه عامة الناس اليوم ، دون أن يفكروا فى الاصل الذى جاء منه ، فالصاد تكتب أعلى الألف (آ) مقتبسة من كلمة « وصل » ودلالة عليها ، وحرف الشين (ـ) مأخوذ من شدّ وعلامة على التشديد . والكثير من هذه الاختصارات اختفى بفعل الطباعة ، والفصل بين الجمل يخضع الآن لقواعد معينة ، ويرسم فى أشكال خاصة ، جاءت نتيجة تأثير الثقافة الأوربية المعاصرة ، واقتباسًا منها كالفصلة ، والفصلة المنقوطة ، وعلامة الاستفهام ، وعلامة التعجب ، والنقطتين وغيرها .

وقد احتفظ المصحف باختصاراته ، التزامًا لرسمه العثمانى ، ومبالغة فى ضبطه ، وتيسيرا لقراءته . كما بقى بعضها فى كتب الحديث ، ومصادر الأدب الأولى . ويمكن أن نجمل الهامَّ من اختصارات المصحف فيما يلى :

مـ : علاقة الوقف اللازم عند الكلمة التى كتُبت فوقها ، نحو : إنّما يستجيب
مـ
الذين يسمعون والموتى يبعثهم الله .

لا : علامة الوقف الممنوع عند الكلمة التى كتبت فوقها ، نحو : الذين
لا لا
تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة .

ج : علامة الوقف الجائز جوازًا مستوى الطرفين عند الكلمة التى كتبت فوقها ، نحو :
ج
نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم .

صلى علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى عند الكلمة التى كتبت فوقها ، نحو :
صلى
وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير .

قلى : علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى عند الكلمة التى كتبت فوقها ، نحو :
قلى
قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم .

.. .. علامة تعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لايصح الوقف
.. ..
على الآخر ، نحو : ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين .

وللقرآن اصطلاحات أخرى كثيرة خاصة بضبطه ، وتوجد عادة مبسوطة ومشروحة فى نهاية كل مصحف ، ويجمل بكل قارئ للقرآن الكريم أن يتملاها أولا ، قبل أن يبدأ فى القراءة ، ليكون على بينة بما ترمز إليه هذه الإشارات .

أما الاختصارات الأكثر دورانًا فى كتب الحديث والتاريخ والأدب والفلك فأهمها :

« نا »
« ثنا » } حدَّثنا
« دثنا »

« ثنى »
« دثنى » } حدثنى

« المط » : المطلوب

« أنا »
«أرنا » } أخبرنا ولم يختصروا كلمات « أخبرنى »
« أبنا » } و« أنبأنا و « أنبأنى »

« مح » : محال
« إلخ » : إلى آخره
« اهـ » : انتهى
« وح » : وحينئذ

« بط » : باطل
« المصـ » : المصنف

« فح » : فحينئذ

وأشهر اختصارات رجال الحديث والفقه :

« خ » : البخارى
« ت » : الترمذى
« ن » : النسائى
« حب » : ابن حبان
« م » : الإمام مالك
« ش » : الإمام الشافعى

« م » : مسلم
« د » : أبو داود
«جه»أو«ق»: ابن ماجه القزوينى
« ط » : الدار قطنى
« ح » : الإمام أبو حنيفة
« أ » : الإمام احمد بن حنبل

وقد تضمن كتاب « الشفاء » لابن سينا عددا من الاختصارات الفسفية يمكن أن تُتخَذ نموذجًا لما يتبعه النساخ ، أو المؤلفون ، فى المصادر الفلسفية الأخرى :

« مح » : محال
« لامحة » : لامحالة
« كك » : كذلك
« ظ » : ظاهر
« ح » : حينئذ

« مع » : معلول
« لايخ » : لايخلو
« المقص »: المقصود
« يق » : يقول

وإذا كانت بعض الاختصارات من عمل النساخ ، وبعضها نجهل هل هو من عملهم ، أم ان المؤلف نفسه مال إليها واستخدمها ، فمن المؤلفين ، وبخاصة فى المعاجم والكتب التى لها نفس الصفة من يتخذ الاختصار وسيلة للتخفيف من

تضخم الكتاب ، لأن الكلمة المختصرة ، قد تتكرر فى الصفحة الواحدة ولمعنى واحد ، أكثر من مرة ، وقد أوضح **الفيروزابادى** صاحب **القاموس** فى مقدمة كتابه الاختصارات التى استخدمها وما ترمز اليه فعنده :

« ع » : موضع « د » : بلد

« ة » : قرية « ج » : جمع

« م » : معروف

وقد جرت العادة ، مالم يكن الاختصار معروفًا متداولا ، أن يشير المؤلف فى مقدمة الكتاب إلى مايستخدمه منه ، فيبين الكلمة واختصارها ، حتى يمكن للقارئ أن يرجع إليها إذا غُم عليه الأمر .

كان احترام رواية **المخطوطة** والوقوف عندها أمرًا مقررًا ، وإحداث تغيير فيها استنادًا إلى أنه الاصح والأوفق عمل غير علمى : فلا أحد يعرف ممن جاء الخطأ ، ولا ما هو الصواب ، والحدس بما أراده المؤلف شىء عسير ، وحتى اكتشاف المؤلف لأخطائه عمل غير سهل ، وكان **الجاحظ** يرى أنه أسهل للمؤلف أن يسود عشر صفحات بالنثر الرفيع ، الملىء بالأفكار القيمة ، من أن يكتشف مصنفه أخطاء ارتكبها ، أو أمورا سها عنها . وأورد **أبو حيان التوحيدى** فى كتابه « المقابسات » حوارًا دار بين **أبى بكر الخوارزمى** و**ابراهيم الصابئ** . سأل **الخوارزمى** : « لمَ إذا قيل لمصنف أو كاتب أو خطيب أو شاعر فى كلمة من كلام ، قد اختل شىء منه ، وبيت قد انحل نظمه . ولفظ قلق مكانه : هات بدل هذا اللفظ لفظًا ، ومكان هذه الكلمة كلمة ، وموضع هذا المعنى معنى ، تهافتت قوته ، وصعب عليه تكلفه ، وبَعِلَ بمزاولة ذلك رأيه ؟ . ولو رام إنشاء قصيدة مفردة ، أو تحبير رسالة مقترحة ، كان عسرها عليه أقل ، وكان نهوضه بها أعجل » .

فرد **ابراهيم الصابئ** : « رَفْع ما وَهى يحتاج إلى تدبير قد فات أوله من جهة صاحبه الأول ومن كان أولى به ، وكان كالأبله ، وذلك شبيه بعلم الغيب ، وقل من ينفذ فى حجب الغيب مع العوائق التى دونه ، وليس كذلك إذا افترع هو كلامًا ، وابتدأ فعلًا ، واقتضب حالا .

« كل مبتدئ شيئًا فقوة البدء فيه تفضى إلى غاية ذلك الشىء ، وكل متعقب أمرًا قد بدأ به غيره فإنه بتعقيبه يفضى حد ما بدأ به فى تعقيبه ، ويصير ذلك مبدأ

له ، ثم تنقطع المشاركة بين المبتدئ والمتعقب » .

وللعالم حق النقل من غيره ، وبخاصة فيما أصبح قواعد مقررة ليست ملكا لأحد ، أو روايات لاتحتاج إلى توثيق ، أما الروايات التى يكون إسنادها إلى صاحبها عاملا جوهريًّا فى قيمتها العلمية ، فكانت تُنْقل مُسندة ، وبخاصة عندما يصبح من العسير التحقق من صدقها أو كذبها ، فيترك الأمر لراويها . وفى العصور المتأخرة كان من العسير التحقق من أشياء كثيرة بَعُد بها الزمن ، فشاعت على أقلام المؤلفين كلمة « والله أعلم » وهو تعبير أكثر مايكون دورانًا حين يجد العالم نفسه بإزاء خبر يتوقف فى قبوله ، ولا يتأتى له تكذيبه . وكان العلماء يتحرون الدقة ماأمكن فى نقل النصوص أو تدوين الروايات ، ولكنهم يملكون التصرف فى النص فيوجزونه أو يضيفون إليه . وقد نقل ياقوت الحموى فى كتابه « إرشاد الأريب » ترجمة بديع الزمان الهمذانى من « يتيمة الدهر » للثعالبى ، ولكنّه أسقط الاشعار الواردة فيها .

قد يختلف النص من نسخة إلى أخرى ، وكما يكون مصدر هذا الاختلاف خطأ الناسخ ، قد يكون مصدره تصحيح المؤلف ، وعدد لابأس به من المؤلفين لم ينقطع عن مؤلفاتهم وإصلاحها ، وإضافة مايعن لهم من جديد إليها ، وقد بدّ **المفضل الضبى** « مفضّلياته » بعدد من القصائد استجادها **الامام ابراهيم بن عبد الله** ، المسمى بالنفس الزكيّة ، والمتوفى عام ١٤٥ هـ = ٧٦٣ م . ذكر أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه « مقاتل الطالبيين » قول المفضل الضبى : « كان إبراهيم بن عبدالله بن الحسن متواريًا عندى ، فكنت أخرج وأتروّح ، فقال : إنك إذا خرجت ضاق صدرى ، فأخرجْ إلىّ شيئًا من كتبك أتفرج به ، فأخرجت إليه كتبًا من الشعر ، فاختار منها السبعين قصيدة التى صدرت بها اختيار الشعراء ، ثم أتممتُ عليها باقى الكتاب » . فلمّا عهد الخليفة **أبو جعفر المنصور إلى المفضل** بتثقيف ابنه **المهدى** بالشعر ، اختار له ثمانين قصيدة ، فإذا وصلنا إلى القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى ، وجدنا عدد القصائد فى النسخ المخطوطة لرواية ابن الأعرابى ، حفيد المفضل ، تصل إلى مئة وثمانية وعشرين قصيدة ، وهى التى بين أيدينا الآن .

وقد أورد **الجاحظ** فى كتابه « البيان والتبيين » أبياتا **لمالك بن أسماء الفزارى** ،

وقدّم لها بأنها فى استملاح اللحن من بعض نسائه :

أمُغطّى مِنى على بصرى للْـ ـحبِّ أم نْتِ أكملُ الناسِ حُسْنا
وحديثُ ألذّهُ هو مما ينعتُ الناعتون يُوزَنُ وزنا
منطقٌ صائبٌ ، وتلحنُ أحيا نًا ، وأحلى الحديثِ ماكان لحنا

فهم الجاحظ هنا « اللحن » بأنه الخطأ فى الكلام ثم تبين له أنه جانب الصواب ، وأن الشاعر يريد « باللحن » التعريض والتورية ، فأشار عليه **علىّ ابن يحيى المنجم** أن يغير النص أو يحذفه جملة فلم يقبل محتجا : « كيف لى بما سار فى الآفاق » .. ورغم ذلك كان « البيان والتبيين » معروفا عند الناس فى نسختين مختلفتين . حديثة العهد منهما أصح نصا ، وأوجود ضبطا ، وأوسع انتشارا . وقد يكون مردّ الاختلاف فى النص موت المؤلف قبل إنهاء الكتاب .

وكان من **عادة المؤلفين** ترك بياض أو فراغ فى مصنفاتهم لإضافة ماقد يعنّ لهم فيما بعد ، أو انتظارًا لنصوص يترقبونها ، وعندما علم ابن النديم صاحب « الفهرست » أن للإمام **الناصر للحق** مصنفات أكثر مما تعرف إليه أو رآه ترك لها فراغًا وطلب إلى القراء ان يضيفوا عناوين هذه الكتب فى المكان المتروك لها ، إذا رأوها أو أعلمهم بها ثقة .

أما مشكلة **الاختلاف فى قراءة أبيات الشعر** ، والجاهلى منه بخاصة ، فأشد تعقيدًا لأننا لانعرف ، على التأكيد ، هل مصدر الاختلاف سهو الرواة ، أو أخطاء النساخ عند كتابة الدواوين والمجموعات الشعرية ، أو من إصلاح علماء اللغة لتوهمهم أنه يجرى على غير قواعدها ، أو من عمل النقاد لظنهم أن ماصنعوه أجمل وأبلغ أو لأن ماحذفوه يصطدم من الذوق المتعارف أو ينافى التقاليد المرعية . وقد نجد ديوان شاعر يضم من القصائد فى مخطوطة أكثر مما تضمّه مخطوطة أخرى ، وتنسب إليه كتب الأدب والتاريخ أبياتًا ، أو حتى قصائد ، يأتى ديوانه خاليا منها .

كان **احترام الكلمة** شيئًا مقرّرًا بين العلماء ، ولم تكن حريتها تعنى ان يندفع العلماء والأدباء إلى تبادل التهم ، أو الترامى بالنقائص ، وكانت الحياة الثقافية بريئة من أوزار الذين لايعرفون طريقا للشهرة ، أو شد انتباه الناس إليهم ، غير التهجم على ماهو مقدر ومحترم عند غيرهم ، ولم يكن ذلك يعنى بأية حال الجمود عند فكرة معينة ، ولكنه يعنى أن تكون لغة النقد علمية . لامجال فيها للتخفف من

المسئولية ، أو لنسيان أقدار الآخرين . وتعاطفًا مع هذا المنهج كان العلماء ، أحيانًا ، يسودون حواشى المخطوطات بآرائهم وتعليقاتهم دون أن يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل ، فإن كان الخطأ ماديًّا متصلا باللغة ، وحدث أثناء النقل ، أو من السهو البين ، أصلحه القارئ ، أو الناسخ ، وأشار إليه ، ومن الآداب العامة أن ينسب العلماء المتأخرون الاخطاء التى يجدونها فى كتب المتقدمين إلى السهو فى النسخ ، أو الخطأ من الناسخين .

لكن هناك **أخطاء فى النسخ** مصدرها طبيعة الخط العربى ، وبخاصة فى عصوره الأولى ، قبل أن يصبح على ماهو عليه وضوحًا وجمالا ودقة . وهى أخطاء لم تنج منها حتى تلك التى قام على نسخها علماء عارفون ، أو نساخون أمناء ، وقد عُنى اللغويون بجمع عدد منها ، لكن بعض ماجمعوه هو من توليدهم ، صاغوه للمتعة أو للتحذير من الوقوع فى أخطاء مشابهة ، أو لترجيح جانب الحفظ والرواية على جانب الكتابة والتدوين ، ويزداد التصحيف فى أسماء الأمكنة والأشخاص وفى الموسوعات الجغرافية وكتب الطبقات على نحو أخص ، وقد واجه ياقوت مصاعب جمة فى كتابه « معجم البلدان » ، وشكا من « أن الخط العربى له سيئات كثيرة ، لتشابه الحروف التى ينبغى ان يُميز بينه بالإعجام ولعدم وجود الحركات التى تدلّ على الإعراب . وخلو الخط العربى من الإعجام والحركات يحول دون فهم المتن فهما صحيحا ، وفضلا عن ذلك فإن عامة الناس لايعنون بالمعارضة ، ولايبالون بمقابلة متن مخطوطة بأخرى ، ولا يهتمون بوجود هذا الكتاب أو ذاك ، ولا بالموضوع ذاته سواء كان موضوعًا معلومًا أم لم يكن » .

وقد تعرّضت **الأسماء المترجمة** من هندية وفارسية ويونانية وغيرها إلى ألوان من التحريف ، خلال أجيال متعاقبة من النساخ ، مما يجعل ردها إلى أصلها عسيرًا وواجهت اللغة العربية هذه المشكلة على نحو عنيف منذ حركة الترجمة النشيطة التى بلغت أوجها فى القرن التاسع الميلادى ، على يد الخليفة المأمون . وحاول احمد ابن الطيب **السرخسى** أحد تلاميذ الفيلسوف العربى **الكندى** أن يحل المشكلة ، فوضع أبجدية من أربعين صوتًا ، تفى بنقل الكلمات الفارسية والسريانية والرومية والإغريقية القديمة ، فكان يقرأ بها ماشاء من الألفاظ الأعجمية . وواجه **ابن خلدون** نفس المشكلة فيما يتصل بالكلمات البربرية ، فكان يكتب حرف

الكاف البربرى ، وهو صوت لغوى يقع بين حرف الكاف العربى والجيم القاهرية ، أو القاف الصعيدية ، كافًا عربية تحتها نقطة ، أو فوقها نقطتين .

وتضم المخطوطات أحيانا إلى جانب المتن **تعليقات مفيدة** توجد على الحاشية وملاحظات هامة تتضمنها مقدمة الكتاب أو خاتمته ، وقد نجد شيئا منها على الغلاف الداخلى أو الخارجى للمخطوطة ، وهذه الملاحظات تعين على تقويم آراء المؤلف ، وتحديد زمن المخطوطة إن لم تكن تحمل تاريخًا ، كما يساعد فى تحديد هذا التاريخ اختيار النسّاخ لواحدة من العبارات التقليدية التى تلى عادة اسم المؤلف أو الأديب أو العالم كقولهم : « رحمه الله » ، أو « غفر الله له » ، أو « أطال الله عمره وأمده بالقوة » ، لأنها تتضمن ما إذا كان الناسخ قد خط الكتاب فى زمن المؤلف أو بعد وفاته .

كان **التدوين** يتم عادة عن رواية شفوية ، أو يملى فى حلقة درس ، فلم يكن أحد يُعنى بأن يضمن مقدمة الكتاب بيانًا وافيًا بمحتوياته ، اكتفاء بالإشارة إلى الغاية منه ، أو يُلحق به فهرسًا يوضح محتواه ، وفيما أعلم كان **ابن بسام** الأندلسى ، من أدباء القرن الثانى عشر الميلادى ، أول مَن ضمَّن مقدمة كتابه « الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة » فهرسا مفصلا بأسماء الشعراء الذين ترجم لهم فى مختلف أقسام الكتاب . ثم أدرك العلماء من بعده فائدة الفهارس ، فوضع **نجم الدين بن فهد** المتوفى عام ١٤٨٠ م فهارس لكتاب **القاضى عياض** « ترتيب المدارك » ولكتاب **ابن أبى أصيبعة** « عيون الأنباء » ، ولكتاب **ابن رجب** « طبقات الحنابلة » ولكتاب **الذهبى** « طبقات الحفاظ » ولتكملته التى أضيفت إليه .

وفرضت **طبيعة المخطوطات شكلا معينا للاقتباس** ، فلم يكن فى وسع الباحث أن يشير إلى النص ، لندرة الكتاب ، أو لاختلاف الصفحات من نسخة إلى أخرى ، وإنما كان عليه أن ينقله كاملا أو مختصرًا ، إلا إذا كانت الاشارة إلى الصفحة ميسرة ، كأن تكون الأولى أو الأخيرة ، فإذا كانت المادة التى تتصل بالبحث واسعة ، أحال القارئ على الكتاب كاملا ، وقد يحدد له الفصل إن كان مقسما . وكأن علامات التنصيص لم تكن معروفة ، كان للسابقين طريقتهم فى الإشارة إلى بدء النص وإلى نهايته ، فيبدأ النص عادة باستعمال كلمة « قال » أو

« هذا نص » ، أو « كلام » ، أو « قول » . واستخدموا فى التنبيه إلى نهاية النص عبارات : « انتهى » أو إلى هنا عبارة » أو « ماحكاه » أو « ما أورده » ، فإذا أوجز النص أو تصرف فيه أنهاه بقوله : « انتهى ملخصًا » .

ورغم الدقة التى التزمها نسّاخ المخطوطات ، والقواعد التى ساروا عليها ، والتقوى الخاشعة التى عملوا فى ظلها ، كانوا بشرًا ، والبشر خطاءون . وإخلاص الناسخ لايعنى أن النص الذى بين أيدينا صحيح ، أو أنه يعبر عن آراء صاحبه فى صدق ، ومن ثم - استجابة لدواعى النهضة - خضع جانب من حركة نشر المخطوطات ، مع بداية هذا القرن فى العالم العربى ، ومع سابقة فى دنيا المستشرقين ، إلى مانسميه بالتحقيق العلمى .

وأيًا ما كان الأمر ، فإن **دارس المخطوطات** ، لينشرها مطبوعة ، أو ليفيد منها باحثًا فى حاجة إلى أن يواجهها متسلحًا بالثقافة الواسعة ، وعلى نحو خص بمعرفة تطور الخط العربى وألوانه عبر العصور المختلفة ؛ فإذا كان بعض المخطوطات قد كتب فى لغة واضحة للغاية ، فإن بعضها الآخر وصلنا فى رسم يعسر تبين ملامحه إلا على خبير مقتدر . وإذا جاءنا بعضها سليما معافى ، فبعضها الآخر عدت عليه الأرضة أو الرطوبة ، فتآكلت هوامشه ، وتمزّق جانب منه ، ويتطلب رأب صدعه ، وإقامة نصّه ، معاناة وصبرا .

ويقتضى الأمر كذلك ، **أن يكون دارس المخطوطة عالمًا بفقه اللغة** ، مدركا تطوّر دلالات الألفاظ ، فنحن لانستطيع فهم نص قديم فهمًا جيدًا ومستقيما ، إلا إذا فسرناه على أساس معانى الألفاظ والقواعد النحوية التى كانت سائدة فى العصر الذى كُتب فيه . وبعض الأخطاء فى فهم الشعر العربى ، الجاهلى والأموى منه بخاصة ، تأتى من جهل دارسه بدلالات ألفاظه ، أو تعميمها حيث يقتضى المقام التخصيص . والذين يتكلمون العربية لغة قومية يقاربون المائة المليون ، ويشغلون من العالم مساحة وسيعة ممتدة ، تتفاوت بيئة ونحضرًا ، وتخضع لتأثيرات ثقافية وجغرافية متباينة ، فسكان إقليم مايؤثرون لمعنى لفظًا يؤثر آخرون غيره ، أو يستعملون اللفظ لدلالة مغايرة . فدلالة الوزير والفقيه فى الأندلس غيرها فى المشرق ، والحصن فى جزيرة العرب وسورية وفلسطين هو القلعة فى الأندلس وشمال أفريقية ، و « الحاجب » فى كتب الفقه غيره فى كتب التاريخ ، و « مجمع

البحرين ؛ فى الجغرافيا غيرها عند الصوفية ، والألفاظ كالأفراد ، تحيا وتلمع وتموت ، ويتولد عنها غيرها . ويعين على إدراك دلالات النص الإلمام الواسع بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعصر الذى ألف فيه .

يأتى **تحقيق نص المخطوطة** فى الأهمية الأولى ، والمخطوطة التى كتبها مؤلفها بخطه لايتطلب تحقيقها ، إذا وصلتنا سالمة ، غير إجلاء غوامضها ، من كلمات خارج معجمنا المعاصر ، أو إشارات جغرافية زالت معالمها . لكن الأمر يختلف إذا وجد المرء نفسه أمام مخطوطة نقلت عن أصل مفقود . وربما لاتكون أخذت عنه مباشرة ، بل أخذ بعضها عن بعض ، فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها ، وقد يفهمها فهما خاطئا ، وقد لايعارض بين الأصل الذى يأخذ عنه وبين غيره من الأصول . والمؤلف الحديث يخطئ فى تصحيح تجارب كتبه ، وتخفى عليه أخطاء عديدة لا يتبينها إلّا بعد الطبع ، يخطئ ببصره عندما يقرأ بعقله لابعينه ، أما الناسخ فيخط أفكار غيره ، فهو أقرب إلى أن يخطئ بعقله وبصره معًا .

وكلما كَثُرتْ الأيدى التى تداولت المخطوطة ناسخة ، كَثُرت الأخطاء واحتمالاتها .. وقد يأتى الخطأ عن تحريف مقصود ، فيدس الناسخ على صاحب المخطوطة ينسب إليه أشياء هو برىء منها تحقيقًا لغرض مذهبى ، أو منفعة شخصية ، أو إرضاء لنزعة دينية ، وقد يزيف نصا بأكمله ، أو يغير بعض فقراته . ويأتى التغيير أحيانًا من جهل الناسخ بأصول النسخ ، حين يظن أن من واجبه إصلاح الأصل وتوضيح ماغمض فيه . ويمكن الكشف عن الأخطاء غير المقصودة بسهولة ، لأنها لاتتجاوز الخلط بين المعانى أو الكلمات أو الحروف ، أو سقوط بعضها ، أما التحريف والتزييف المقصود ، فى حالة النسخة الوحيدة ، فمن العسير الاهتداء إليه ، إلّا إذا وجدنا النص موضع الشك مقتبسًا فى كتاب آخر ، نقله صاحبه من الأصل المفقود .

أما إذا وُجدتْ نسختان أو أكثر من أصل مفقود فإن التحقيق يكون أكثر يسرًا ، لأن هذه النسخ تكون متفاوتة عادة ، لكل نسخة أخطاؤها . وقلما تتفق كلها فى نفس الأخطاء ، إذا كانت نسخا مستقلة أخذت عن الأصل المفقود مباشرة ، وفى هذه الحالة فإن الطريق الوحيد للتثبت من صحة النص **المعارضة** الدقيقة بين النسخ المختلفة ، وهكذا يتاح للمحقق أن يعيد الأصل إلى حاله على

وجه التقريب ، وأن يكشف ، فى الوقت نفسه ، عن تحريفات النساخ وزياداتهم أو إهمالهم ، وأخطائهم غير المقصودة فى النسخ . وكانت المعارضة - أو المقابلة - شرطًا جوهريًا خلال عصر المخطوطات لإجازة مايتصل بالعلوم الإسلامية ، وكان لها منهجها الذى تسير عليه ، وهى طريقة نمت وترعرعت أولا لدى المترجمين من السريانية ، وقد ترك لنا **حنين بن إسحق** ، المتوفى عام ٢٦٤ هـ = ٨٧٣ م وصفًا لعمله فى المعارضة ، وهو يتكلم عن ترجمة سريانية لكتاب جالينوس عنوانه : « فى الفرق إلى المتعلمين » يقول : « ثم إنى ترجمته وأنا حدث من أبناء عشرين سنة ، أو أكثر قليلا ، لمتطبب من أهل جنديسابور يقال له شير يشوع بن قطرب ، من نسخة يونانية كثيرة الأسقاط ، ثم سألنى بعد ذلك وأنا من أبناء أربعين سنة أو نحوها ، حبيش تلميذى إصلاحه ، بعد أن كانت قد اجتمعت له عندى عدة نسخ يونانية ، فقابلت تلك بعضها ببعض حتى صحت منها نسخة واحدة ، ثم قابلت بتلك النسخة السريانى وصححته ، وكذلك من عادتى أن أفعل فى جميع ماأترجمه » .

وكان العالم الذى يجمع **الشعر** ويحققه **يحتاج إلى أكثر من نسخة وحدة** ، من الديوان الواحد ، أو المجموعة الواحدة ، ليعارض بينها . وهو أمر كان ميسرًا فى الأعم الأغلب ، فقد تميزت المكتبات ، وفى مصر على نحو أخص ، بأنها تضم من الكتاب الواحد أكثر من مخطوطة[1] ، وامتلاك العالم نسختين من كتاب كان موضع فخر له ، وقد يرجع المحقق إلى كتب تعالج نفس موضوعه أو تتصل به ، يستهديها ماأشكل عليه فهمه .

لكن **يجب الحذر من استخدام أول نسخة من هذه النسخ أساسا للمعارضة** ، بل يجب مقارنة النسخ مبدئيا فى عدة مواطن مختلفة ، لمعرفة أيها أكثر دقة ، فتتخذ أصلا ثم تراجع عليها بقية النسخ الأخرى ، ويحذّر سينيوبوس Seignobos من بعض العادات العقلية المألوفة ، كالميل إلى استخدام أقدم النسخ كأصل ، ولو كانت أردأ من النسخ الأقرب عهدا ، وكالميل إلى اتخاذ الأغلبية حكما إذا اختلفت النسخ فيما بينها ، فقد تكون الأقلية هى التى تعطى النص الصحيح وتسرب لذلك

---

(١) انظر ص ٥٧ وما بعدها .

مثلا : « نفرض أن هناك عشرين نسخة تشترك بينها ثمانى عشرة نسخة فى نقطة واحدة هى أ ، واشتركت النسختان الأخريان فى نقطة مخالفة هى ب ، ففى هذه الحالة يميل البحث المتسرع إلى تأكيد صحة أ دون ب ، لكن من المحتمل أن تكون كثرة المجموعة الأولى صورية ، بأن تكون إحدى النسخ أصلا والباقى فروعًا . ولذا يتساءل الباحث المدقق : هل « أ » أكثر احتمالا للصدق من « ب » ، أم الأمر بالعكس ؟ » . ويمكن تفسير اتفاق أغلبية النسخ فى نقطة ما بأنه دليل على أن هذه النسخ مأخوذ بعضها عن بعض ، أو أخذت جميعها عن أصل واحد أقدم منها ، وعندئذ فمن العبث أن يثقل المحقق على نفسه بنسخ مكررة ، وأولى به أن يكتفى بوحدة منها ليقارن بينها وبين نسخة أخرى مستقلة .

والخطأ المشترك فى فقرات متباعدة فى عدة نسخ دليل على أنها غير مستقلة ، أخذت عن أصل واحد ، فمحال أن يتفق أفراد مستقلون لم يتلاقوا على الوقوع فى نفس الأخطاء ، والمقابلة بين عدد ضخم من النسخ المستقلة عبث ضائع ، وفائدته لاتعدل الوقت الضائع فى تصنيف هذه النسخ ، والذين يتباهون بكثرة مايعتمدون عليه منها ، ويغرقون أنفسهم فى الفروق التافهة بينها ، أقل الناس قدرة على الإفادة العلمية من النصوص التى يحققونها .

وقبل الشروع فى استخدام أية مخطوطة يجب التأكد من مؤلفها ومصدرها وشخصية ناسخها إن أمكن ، وفى أى تاريخ كتبت ، فقد يضطر المؤلف ، تحت ظروف معينة ، أن ينشر كتابه بتوقيع مستعار ، ليضمن له الرواج ، أو ليتقى هجوم الخصوم . كان الجاحظ – مثلا– يؤلف أحيانا كتبًا ينسبها إلى أدباء كبار كابن المقفع ، والخليل بن احمد ، ويحيى بن خالد ، وغيرهم ، فيبادر خصومه إلى تعظيم قدر هذه المؤلفات وينسخون عنها ، فتكتسب رواجًا وشهرة . وقد يُدَس فى النص ، عند النسخ ، أفكار ليست منه ، والمقارنة المنهجية بين مختلف العناصر فى النصوص التى نحللها ، وبين العناصر المقابلة لها فى نصوص مشابهة ، غير مشكوك فى مصدرها ، يتيح لنا أن نكشف النقاب عما هو مزور منها .

ومتى تمَّ تحقيق النصوص ، وتأكدت صحتها ، وثبتت نسبتها إلى أصحابها تكون مهمة المحقق قد انتهت ، لتبدأ مهمة الدارس ، فى تحليل الوثيقة ، تمهيدًا لفهمها ، وللوقوف على معانيها ، وردّ عناصرها الفكرية إلى أصولها ، وتحديد قيمتها . طبقا

لقواعد « التحليل الداخلى للنصوص » وهى قواعد خارج نطاق دراستنا التعرض لها ، لأنها بمناهج البحث ألصق منها بتحقيق المخطوطات .

* * *

لم يقدّر للمطبعة الأمريكية فى بيروت أن تعيش طويلا ، وبقيت المطبعة الكاثوليكية محافظة على مستواها دقة وإخراجًا ، وإن ظلّت تعمل داخل نطاق محدود ، أما القاهرة فاضطلعت بالعبء الأكبر ، ولقد عمت الطباعة العالم العربى كله ، لكن ما تصدره القاهرة وحدها يربو على مايطبع فى بقية عواصم مجتمعة ، وإذا كانت مطبعة « بولاق » قد تراجعت عن المقدمة كمصدر لأمهات الكتب العلمية والأدبية ، فقد حلت مكانها دار الكتب المصرية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، ودار المعارف ، ومئات أخرى من المطابع ، وعشرات من دور النشر ، وبلغ الكتاب العربى مستوى عاليًا من الإخراج والضبط والدقة ، وتجلت نهضته فى مظهرين رئيسيين : طبع التراث المخطوط ، وتيسير النشر للكاتب المعاصر .

تأثر نشر التراث بعاملين جوهريين ، أحدهما تجارى بحت ، يتمثل فى سطو الوراقين على المخطوطات ، ونشرها كيفما اتفق ، لأن طبعها لايحكمه قانون ، ولاتحده ضوابط ، وجريًا وراء المزيد من الأرباح ، اندفع هؤلاء ينشرون كل شىء ، مشوّهًا وناقصًا ومليئًا بالأخطاء ، ونفقت السوق بالكثير من هذه الكتب ، وأغلبها من كتب الشريعة ، وأمهات مصادر الأدب . والثانى علمى خالص ، وهو تحقيق المخطوطات ، ونشرها على أسس منهجية .

بدأ نشر المخطوطات محققة على يد المستشرقين فى أوربا ، وتضافر على إثراء المحاولة وتعميقها يسر الطباعة فى وقت لم يكن العالم العربى قد سمع بالطباعة بعد . فنشر المستشرق الهولندى توماس إربنيوس Th. Erpenius (١٥٨٤ – ١٦٢٤ م) كتاب « مجمع الأمثال » للميدانى ، ونشر مواطنه يعقوب جوليوس J. Golius (ت ١٦٦٧ م) « لامية العجم » للطغرائى و « عجائب المقدور » لابن عربشاه ، ونشر دى خويه M. J. Coeje (١٨٣٦ – ١٩٠٩) طبعة نقدية لتاريخ الطبرى ، أخرجها بمساعدة عدد آخر من العلماء فى خمسة عشر جزءًا . وحقق فان فلوتن G. Van Vloten (١٨٦٦ – ١٩٠٣) كتاب « البخلاء للجاحظ » ، ونشر بيفان Bevan (١٨٥٩ – ١٩٣٤) « نقائض جرير والفرزدق » . ونشر

الإنجليزى أدورد بكوك Pocock (ت ١٦٩١ م) « مختصر الدول » لابن العبرى . وحقق لايل Charles Lyall (١٨٤٥ - ١٩٢٠) شرح المفضليات لابن الأنبارى ، ونشر الفرنسى سلفستر دى ساسى A. I. Silvestre de Sacy (١٧٥٨ - ١٨٣٨) « كليلة ودمنة » و « ألفية ابن مالك » ورحلة عبد اللطيف البغدادى ، ونشر مواطنه كوسان دى برسفال A. P. Caussin de Perceval (١٧٩٥ - ١٨٧١ م) « المعلقات السبع » و « مقامات الحريرى » ونشر كترمير Ouatremere (١٧٨٢ - ١٨٥٢ م) مقدمة ابن خلدون ، وكتاب الروضتين لأبى شامة . ونشر الألمانى فلوجل G. L. Flugel (١٨٠٣ - ١٨٧٠ م) « كشف الظنون » لحاجى خليفة ، و « الفهرست » لابن النديم ، و« مؤنس الوحيد » للثعالبى ، وحقق رودولف جاير Rudolf Geyer (١٨٦١ - ١٩٢٩) ديوان الأعشى .

وهؤلاء ليسوا كل المستشرقين الذين وقفوا حياتهم على التراث العربى والإسلامى ، ولم يكن هذا كل ماحققوه ونشروه ، وإنما اخترنا قلة منهم نماذج ، وبعضًا من أعمالهم مثلا[1] ، ولم يتوقف نشرهم للتراث ، بل اتسعت دائرته ، وكثر المقبلون عليه . ويمكن القول بصفة عامة ، إن تحقيق ماقبل القرن التاسع عشر ، كان متواضعًا ساذجًا وأن ماتم خلاله وبعده كان جيدًا ، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد ، والثقافة الواسعة ، والتمكن من العربية ، فقوّموا النص ، وصححوا أخطاءه ، ووضحوا إشاراته ، وضبطوا أعلامه ، وألحقوا بكل كتاب فهارس كاملة ومنوّعة .

وفى مطلع هذا القرن كانت اليقظة المصرية فى عنفوانها ، تناضل على كل الجبهات ، وتتقدم فى كل الميادين ، وكان من نصيب الثقافة ، إلى جانب العناية بالتعليم ، إحياء التراث وتحقيق ذخائره ، ونشرها على أسس علمية ، محتذية مناهج المستشرقين وطرائقهم ، وأول خطوة فى هذا الطريق يرجع فضلها إلى أحمد زكى باشا ، فقد قام بتحقيق كتابى « أنساب الخيل » و « الأصنام » لابن

---

(١) نشر المستشرق الألمانى المعاصر يوهن فك Johann Fuck دراسة قيمة عن الاستشراق فى أوربا ، فى كتاب عنوانه : « الدراسات العربية فى أوربا » ليبزج ١٩٥٥ .

« Die arabischen Studien in Europa. Leipzing 1955

الكلبى ، وطبعا فى المطبعة الأميرية (الاسم الذى تحمله مطبعة بولاق حينذاك رسميا) عام ١٩١٤ ، باسم « لجنة إحياء الآداب العربية » ، التى عرفت فيما بعد باسم « القسم الأدبى » وكلاهما كان جزءًا من دار الكتب المصرية ، وكان عمله فاتحة تقدم لم تعهده مصر فى مجال التحقيق الأدبى ، من تقديم النص وضبطه والتعليق عليه وشرح غامضه ، وإلحاق الفهارس التحليلية به ، واستخدام علامات الترقيم الحديثة فى الفصل بين جمله . ونشرت دارُ الكتب « صبحَ الأعشى » للقلقشندى محققًا فى ١٤ مجلدًا عام ١٩٢٠ ، ثم نهاية الأرب عام ١٩٢٣ . ثم تبنت طبع كتاب « الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى » ، استجابة لاقتراح السيد على راتب الذى تكفّل بنفقات طبعه ، وصدر الجزء الأول منه عام ١٩٢٧ ولقى منها عناية كاملة ، فهى تعهد بكل جزء منه إلى واحد من العلماء الثقات ، يعارض مخطوطاته ، ويضبط نصه ، ويشكل كلماته ، ويصنع فهارسه[1] . ولا تزال دار الكتب تواصل عملها وإن ثقلت خطاها ، ووهى جهدها ، وتوشك ان تتوقف رسالتها فى هذا المجال .

اقتحم كثيرون من المصريين هذ المجال ، فنقبوا عن نفائس المخطوطات ونشروها ، وأعانهم على رسالتهم إقبال الناس عليها ، واهتمام دور النشر بها ، إلا أن رواج كتب التراث وما يدره على بعض محققيه من غنم مادى ، أدى إلى تعجل بعضهم فى النشر ، التماسا لربح أوفر ، ومنهم من يقنع بما حققه المستشرقون ، يدفع به إلى المطبعة مع تصحيحات خفيفة ، لهفوات قليلة ، يبررون بها أمام ضمائرهم ألا يشيروا إلى فضل السابقين . وآخرون جذبهم بريق النشر والمادة ، فتطفلوا عليه وليسوا من أهله ، ماعرفوا لهم تخصصا ولاتسلحوا له بعدة ، وما زاد عملهم على أن يكون مخطوطات نشرت على ورق أبيض ، وكتبت بحروف المطبعة ، وأضيفت إليها أخطاؤها وبقيت قلة مؤمنة صابرة ، تؤدى رسالتها فى صمت خاشع ، وتتقى الله فيه عبادة ، فيجىء عملها علما كاملا مضيئًا ، يشرف صاحبه ، ويشرف الأمة التى ينسب اليها .

وأسهم العالم العربى فى هذا المجال ، فنشر المجمع العلمى فى دمشق ، وأنشئ عام ١٩١٩م عددًا من دواوين الشعراء والمختارات والنصوص ، مثل ديوان الوليد

(١) انظر دراستنا للأغانى فى الفصل الخاص به .

ان يزيد ، ورسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى ، والقسم الخاص بشعراء الشام من كتاب « الخريدة » وساعد المجمع العلمى العراقى فى نشر عدد من المخطوطات ، منها : « كتاب الديارات » للشابشتى ، و « رسوم دار الخلافة » لأبى الحسين الصابى ، وكان للمطبعة الكاثوليكية للآباء المرسلين اليسوعيين فى بيروت جهد طيب فى هذا المجال ، أشرنا إليه من قبل . وأسهمت الكويت بإمكاناتها المادية الهائلة فى هذا المجال ، فأخذت « دائرة المطبوعات والنشر » بها فى إصدار عدد من المخطوطات ، منذ عام ١٩٥٩ م ، تحت عنوان : « التراث العربى » ، صدر منها : « كتاب المصون » لأبى أحمد العسكرى ، و « مجالس العلماء » للزجاجى ، و « ديوان لبيد » وغيرها . وتقوم الآن بنشر تاج العروس للزبيدى » فى خمسين جزءا محقق بعناية عدد من العلماء المختصين . وأسهمت البلاد الاسلامية التى لاتتكلم العربية كالهند وباكستان ، وتركيا وإيران ، فى نشر جانب من ذخائر هذا التراث .

لايثير كتاب المطبوع للمؤلف المعاصر من المشاكل مايثيره طبع المخطوطات أو دراستها ، لأن الكتاب المعاصر يطبع تحت بصر صاحبه وبإشرافه ، وأخطاؤه – عادة – مطبعية يمكن تداركها . إلا أن سهولة الطباعة ، وتشابك القضايا المعاصرة ، وخيانة بعض الناس لشرف الكلمة ، وهروب بعض المؤلفين من تحمل المسئولية ، وإيثارهم لذاذة الرفاهية على قسوة النضال ، وتقدم وسائل التزوير والتزييف ، وفقدان حرية الفكر ، فى مواجهة ضواغط الحياة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، يجعل الوصول إلى أفكار المؤلف الحقيقية مهمة شاقة وعسيرة ، لأن المؤلفين حينئذ يصمتون ، أو يلجأون إلى الرمز ، يستخدمون الألفاظ ذات الدلالات المزدوجة ، أو يسطرون مالا يعتقدون . وبعض المؤلفين ينشرون كتبهم معماة لاتحمى أسماءهم أو تحمل أسماء مستعارة . فقد كتب مصطفى صادق الرافعى (ت ١٩٣٧ م) سلسلة من المقالات فى مجلة « العصور » ضد عباس محمود العقاد (ت ١٩٦٤) بلا توقيع ، ثم جمعها ونشرها فى كتاب أسماه : « على السفود » دون ان يحمل اسمه أيضا . وصدرت الطبعة الأولى لرواية « زينب » عام ١٩١٣ من تأليف الدكتور محمد حسين هيكل ، تحمل اسم « مصرى فلاح » . وإذا كان من رجال الفكر المعاصر من عاش لفكره ، وناضل دونه ، ولقى الله عليه ، فهناك

من أكلوا على كل الموائد ، وتنقلوا بين كل المذاهب ، وغيروا أفكارهم بالسهولة التى يتنفسون بها ، ومن ثم تحتاج المؤلفات الحديثة إلى تحليل داخلى دقيق لنصوصها ، يردها إلى أصولها ، ويبرز البواعث النفسية ، والأسباب الخارجية ، الكامنة وراء أفكارها .